

تونس أمام خيارين: حكومة ائتلاف أو حزب الرئيس



علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

البلاد خطر انهيار حقيقي وخاصة في مستوى الخدمات، وخطر الانزلاق إلى نفق سياسي من الصعب الخروج منه، وهو ما أشار إليه الرئيس قيس سعيد، وما حذر منه أغلب المراقبين والمحليلين السياسيين، وما يتحدث عنه قادة الأحزاب ولكن دون أي سعي منهم لتلافيه، والسبب أن كلا منهم يدفع بتهمة الوقوف وراء ذلك إلى الأطراف الأخرى. تبدو تونس مفتوحة على كل الاحتمالات، والسبب الرئيسي ما وصف سابقاً بتحولها إلى دولة هواة، وهو ما يعني بصورة أخرى خضوعها لرغبات الأفراد في مستوى القيادات الحزبية التي تصر دائماً على التأكيد على أمر واحد، وهو أن الديمقراطية تعني سلطة الأحزاب، لكنها تتجاهل أن الديمقراطية هي غلاف خارجي الهدف منه التداول السلمي على الحكم مع ضمان الحريات العامة والخاصة، بينما تحافظ الدولة على تماسكها وسيادتها وصلابة قراراتها وموقفها من خلال المؤسسات البعيدة عن الصراع الحزبي والسياسي، والتي تتدخل في الوقت المناسب لوقف الانزلاقات خوفاً من التدهور نحو الهاوية.

ضرورة الوصول إلى اتفاق يخرج تونس من أزمتها. الوضع الأمني والاقتصادي لا يسمح بالمزيد من الخلاف، لا بد من التوصل إلى حل ينجب تونس إعادة الانتخابات التشريعية، التي ستجري حتماً بين أطراف لا تتجاوز أصابع الكف الواحد، ولن يكون مستغرباً أن تقود البلاد لحكم الحزب الواحد وتسلل الدكتاتورية من جديد. خيار لا يريده التونسيون ولكن قد يُقادون إليه. بعد اجتماعه مع الرجلين، قال الرئيس التونسي "لن نترك تونس تتقاذفها المصالح". وأكد الطوبوي بعد لقائه مع الغنوشي أن المحادثات بينهم جرت لتقريب وجهات النظر. ما تحتاجه تونس من الأطراف المتنازعة هو تقديم التنازلات، للوصول إلى حكومة وحدة وطنية، يلتفت الجميع بعدها إلى العمل الحقيقي المطلوب منهم، والذي لن يستطيع طرف مفرد لوجده إنجاز.

فرصة لتحقيق فوز ساحق. بالطبع هناك غيبة أمام قيس سعيد للمضي في هذا الخيار، وهو القائل في حملته الانتخابية "أنا تونسي، ولا ولن أنتمي لأي حزب في المستقبل (...). عشت مستقلاً وساموت مستقلاً". في السياسة، هذه ليست معضلة، وأمام الرئيس فرصة ليثبت للجميع أنه رجل سياسة، فالضرورات كما يقال "تبيح المحظورات". ساكن مونييليزير (مقر النهضة) وقصر باربو (مقر البرلمان)، راشد الغنوشي، يعلم ذلك أيضاً. لعبة لوي الأرنج بلغت مداها، وأي نقلة الآن ستحد مصير كل منهما سياسياً. كش مات. لذلك كان لا بد من دخول طرف ثالث. الطرف الذي أعاد التوازن للمشهد السياسي التونسي، عندما واجه مازقا مماثلاً بين النهضة ونداء تونس. يومها تدخل الإتحاد العام التونسي للشغل ليعيد التوازن ويجنب تونس مواجهة تلحق الضرر بالجميع. الإتحاد ليس مجرد منظمة وطنية قوية، لأنه حكومة مرهوية الجانب تعمل في الظل، وسواء أحببنا ذلك أو كرهناه، هو صمام الأمان الذي أنقذ تونس حتى هذه اللحظة، من مصير مشابه لما حدث في دول أخرى من دول الربيع العربي. بالطبع لم يسارع نورالدين الطوبوي، الأمين العام التونسي لإتحاد الشغل، ومعه رئيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، إلى الاجتماع بكل من زعيم حركة النهضة والرئيس قيس سعيد، للتحدث عن خيار حزب الرئيس. الرسالة الوحيدة التي حملها كل منهما هي بالتأكيد،

نفسها على ربع الأصوات حسب أمرود. ماذا يعني كل ذلك، في ظل الإختناق الذي تشهده تونس؟ شيء واحد. الطريق مفتوح لحزب الرئيس، خاصة بعد أن مهدت له حركة النهضة الطريق. كيف؟

ما تحتاجه تونس من الأطراف المتنازعة هو تقديم التنازلات، للوصول إلى حكومة وحدة وطنية، يلتفت الجميع بعدها إلى العمل الحقيقي المطلوب منهم، والذي لن يستطيع طرف مفرد إنجاز.

كانت حركة النهضة قد تقدمت بمبادرة تشريعية لتنقيح القانون الانتخابي، تحسباً لانتخابات تشريعية مبكرة، صادقت عليها لجنة النظام الداخلي والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية يوم الجمعة باغلبية الحاضرين، وتضمن التعديل نقطة خالفة تتعلق بإدراج عتبة انتخابية هي خمسة في المئة في الانتخابات التشريعية، تقصي كما بات يعلم الجميع الأحزاب الصغيرة، وتبقى فقط على بضعة أحزاب كبيرة. لو- رغم أنه لو ففتح عمل الشيطان- كتب لحزب الرئيس المقترح أن يرى النور في الانتخابات التشريعية القادمة، في حال الذهاب إليها، ستكون أمامه

تونس بين نزوات الأحزاب وغياب مؤسسات الدولة

ماذا يعني أن تتمسك حركة النهضة بوزارة تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي إلى حد الانسحاب من المسار الحكومي، وماذا يعني أن يتمسك حزب التيار الديمقراطي بوزارتي الحوكمة ومقاومة الفساد وأملاك الدولة بعد أن كان مصراً على نيل حقيقتي الداخلية والعدل قبل أن يقرر رئيس الحكومة المكلف، إلياس الفخفاخ، تحييدهما وإسنادهما لشخصيتين مستقلتين؛ وماذا يعني أن يتواصل الصراع على حقائب وزارية يعينها في ظل الحكومات المتلاحقة منذ عام 2011 تاريخ الإطاحة بالنظام السابق؟

رهان الأحزاب في تونس هو اختراق الدولة والتحكم بمفاصلها لأسباب عقائدية أو لمصالح عابرة للحدود، ما جعل الأمن والقضاء والإعلام مثار شك وجدال

الواضح أن الديمقراطية التونسية التي دخلت منذ أسابيع عامها التاسع مازالت عاجزة عن توضيح جنسها وماهيتها، وهي تكاد تتحول إلى دكتاتورية أسوأ من تلك التي يُتهم بها نظام دولة الاستقلال، فقبل الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي كان المجتمع تحت غطاء الدولة، أما اليوم فإن الدولة تبدو خاضعة لنزوات الأحزاب في ظل غياب المؤسسات القادرة على تحسين المجتمع، وما يزيد الوضع سوءاً أن تلك الأحزاب فاقدة الثقة في بعضها البعض، وكل منها يسعى إلى وضع أجهزة السلطة تحت سيطرته، لخدمة المشروع الذي يهدف إليه، لا المشروع الذي يخدم الدولة والمجتمع. الجميع يشك في الجميع، والجميع حذر من الجميع، والجميع يحاول أن يمسك بيده ما يدين الجميع، بينما يزيد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تردداً، ويتم تزوير الواقع والأرقام وترتيب العلبات لإقناع الداخل والخارج بأن الأوضاع على ما يرام، في حين تواجه

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

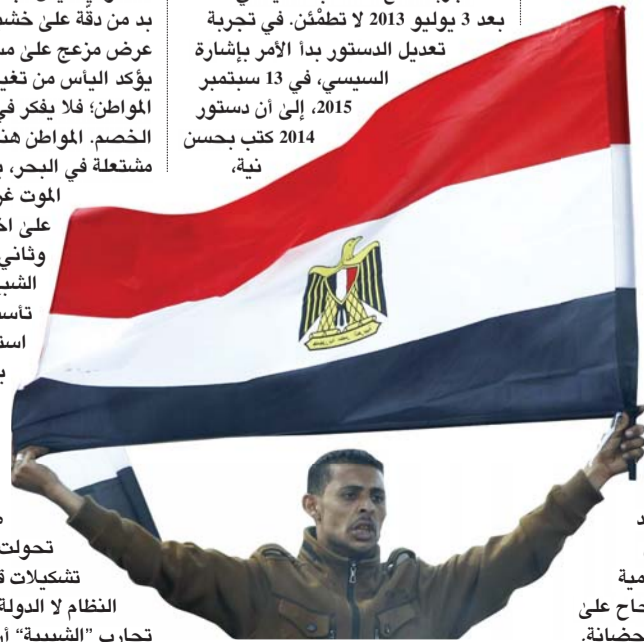
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

«حركة 3 يوليو».. التاريخ يعيد نفسه

«الدول لا تبني بالتوايا الحسنة فقط». ولم يتطوع ناصح أمين بمغامرة التحذير من الانحراف ببناء دولة استناداً إلى أوامر سوء النية، وإيضاح أن أفضل سمات الدستور هو حسن النية والرغبة في بناء دولة القانون. وبعد إشارة السيسي انطلق محللون تحت الطلب، من قوة الاحتياط الجاهزة للتطوع في خدمة كل الأنظمة، للدعوة إلى أن الدستور ليس نكصاً مقدساً، وكانهم لم يكتشفوا هذه الحكمة إلا بعد الإلهام الرئاسي. وما يتردد الآن ويكتب في الصحف الحكومية ليس اجتهاداً شخصياً، فلا بد من دقة على خشية المسرح لبدء عرض مزج على مستويين. أولهما يؤكد اليأس من تغيير حقيقي يحسن المواطن؛ فلا يفكر في اللجوء إلى الخصم. المواطن هنا أشبه براكب سفينة مشتعلة في البحر، يفر من الحريق إلى الموت غرقاً، وتقتصر حريته على اختيار نوع النهاية. وثاني وجوه الإزعاج هو الشبح التاريخي لكيانات تأسست في ظل أنظمة استبدادية، وأعضاؤها يتلقون تدريباً نفسياً ودينياً أحياناً، يؤكد فكرة التمايز، ويؤدي إلى الانعزال عن محيطهم واعتبارهم طبقة أعلى. ثم تحولت هذه الفئة إلى تشكيلات قتالية هدفها حماية النظام لا الدولة. ولم يكتب لأي من تجارب «الشبيبة» أن تعثر، لتناقضها

ما الذي يخيف نظام حكم سعد عام 2013 من عدوه الإخواني عام 2030؛ إذا فشل نظام أو حكومة أو مسؤول صغير في شركة في إجابات كفاءة سياسية وإدارية خلال 17 عاماً، فلن يغني التخوف من انقراض المترص. أن ينجح الإخوان في العودة فهذا دليل فراغ سياسي يسمح لمن يندهم الشعب في غضبة كبرى عام 2013 بالعودة. لا يوجد حاكم يامر شعبه بالإصصات إليه وحده إلا رسول يوحى إليه، ولكن السيسي يريد ذلك ويعلمه ويكرهه. تجربتاً مع الخطاب السياسي بعد 3 يوليو 2013 لا تطمئن. في تجربة تعديل الدستور بدأ الأمر بإشارة السيسي، في 13 سبتمبر 2015، إلى أن دستور 2014 كتب بحسن نية.

أو «حركة 3 يوليو»، وهو تاريخ عزل محمد مرسي في 3 يوليو 2013. قلت «تصحير» لا «تصحّر»؛ لأن كل شيء جرى الإعداد له، بقضم منعد المساحات المخصصة للأداء السياسي الطبيعي، وعند الإفاقة كانت العقول المؤهلة للتغيير قد أجبرت على الصمت، أو أخفيت وراء الأسوار صعبة الذين فكروا في تناقض يكفله دستور 2014. ولكن الدستور سيؤرخ له بكونه أول عقد اجتماعي يجري تغييره قبل اختياره، إذ خرجت مواد دستورية من العلبية إلى المحو قبل تجربة مدى صلاحيتها. وكانت المادة رقم 140 تنص على أن رئيس الجمهورية «ينتخب لمدة أربع سنوات ميلادية.. ولا يجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة». كان الدستور ينص على ذلك، وتم تعديله في أبريل 2019 بإضافة مادة تسمح ببقاء عبدالفتاح السيسي حتى عام 2030، إذ «تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيساً للجمهورية في 2018، ويجوز إعادة انتخابه مرة تالية». قبل تمرير التعديل حشد «شبيبة حسني مبارك» ممن يكتبون في الصحف الحكومية والخاصة جهودهم في الإلحاح على تعديل دستور لا يزال في الحضنة.



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

ماذا يعني أن تتمسك حركة النهضة بوزارة تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي إلى حد الانسحاب من المسار الحكومي، وماذا يعني أن يتمسك حزب التيار الديمقراطي بوزارتي الحوكمة ومقاومة الفساد وأملاك الدولة بعد أن كان مصراً على نيل حقيقتي الداخلية والعدل قبل أن يقرر رئيس الحكومة المكلف، إلياس الفخفاخ، تحييدهما وإسنادهما لشخصيتين مستقلتين؛ وماذا يعني أن يتواصل الصراع على حقائب وزارية يعينها في ظل الحكومات المتلاحقة منذ عام 2011 تاريخ الإطاحة بالنظام السابق؟

رهان الأحزاب في تونس هو اختراق الدولة والتحكم بمفاصلها لأسباب عقائدية أو لمصالح عابرة للحدود، ما جعل الأمن والقضاء والإعلام مثار شك وجدال

الواضح أن الديمقراطية التونسية التي دخلت منذ أسابيع عامها التاسع مازالت عاجزة عن توضيح جنسها وماهيتها، وهي تكاد تتحول إلى دكتاتورية أسوأ من تلك التي يُتهم بها نظام دولة الاستقلال، فقبل الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي كان المجتمع تحت غطاء الدولة، أما اليوم فإن الدولة تبدو خاضعة لنزوات الأحزاب في ظل غياب المؤسسات القادرة على تحسين المجتمع، وما يزيد الوضع سوءاً أن تلك الأحزاب فاقدة الثقة في بعضها البعض، وكل منها يسعى إلى وضع أجهزة السلطة تحت سيطرته، لخدمة المشروع الذي يهدف إليه، لا المشروع الذي يخدم الدولة والمجتمع. الجميع يشك في الجميع، والجميع حذر من الجميع، والجميع يحاول أن يمسك بيده ما يدين الجميع، بينما يزيد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تردداً، ويتم تزوير الواقع والأرقام وترتيب العلبات لإقناع الداخل والخارج بأن الأوضاع على ما يرام، في حين تواجه



سعد القرش
روائي مصري

في الأنظمة الشمولية ترتبط مصائر البلاد بالمرور، حقيقية كانت أم مصنوعة دعائياً، كما تتصطب الرؤية انتظاراً للنوبة لإلهام علوية، ولا تناقض هذه النويات التي يتبعها تصفيق جاهز، ويسبقها تهديد بمدفعية إعلامية يطلقها من يسوغون كل سياسة، ويعزفون نغمات تناسب القامة والمقام والأجر الفوري، ورائدهم في هذا السلوك سائق التاكسي الذي لا يختار الطريق وإنما يذهب إلى حيث يريد الراكب. وفي الأفق المصري حالياً توجه بمهد لاستنساخ أسوأ تمثيلات النظم الشمولية، وقد جربنا في مصر طرفاً من صبغة لها في ستينات القرن الماضي، وستراوح إعادة إنتاجها بين المسخرة والمساءة؛ لاستنابات الجييش في غياب الإنجاز الاجتماعي والاقتصادي في عهد جمال عبدالناصر. بدلا من مناقشة المسؤولية عن تصحير الحياة السياسية المصرية وتجنيف منابعا، يجري الآن التمهيد للبحث عن علاج سلطوي فوق لبناء ديكور سياسي، بتعبئة جماهيرية تستهدف حشد المزيد من المصقفين، والاستهانة بذاكرة جيل تفتح وعيه على وعود ثورة 25 يناير 2011، وطمس طموحه المشروع إلى الحرية وترهيبه باحتمال عودة الإخوان إلى الحكم عام 2030، وإغراء هذا الجيل بلافة صارت عنواناً لإحباط عمومي لن يزيه الاضطفا تحت شعار «طلائع 3 يوليو»